مجلة العلوم السياسيّة

اسم المقال: دور مجلس الامن في ادارة الازمات الدولية (الازمة الليبية أنموذجاً)
اسم الكاتب: برهان علي محمد سعيد
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/6129
تاريخ الاسترداد: 2026/05/15 15:17 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة العلوم السياسيّة جامعة بغداد ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

The role of the Security Council in Managing international crises (model The Libyan crisis as a)

Burhan Ali Muhammad Saeed(*)
burhanlak@uokirkuk.edu.iq

Receipt date: 28/12/2021 Accepted date:20/3/2022 Publication date:1/6/2023
https://doi.org/10.30907/jcopolicy.vi65.582

This work is licensed under a Creative Commons Attribution 4.0 International License

Abstract:
The Security Council has an active role in addressing international crises and dealing with their causes. The Libyan crisis is one of the most important real tests of the Security Council and its role in maintaining international peace and security, as the Council has proven so far an ineffective role in resolving the crisis and dealing withtheircauses, which has prolonged its duration and increased its complexities and dangerous repercussions, perhaps the most prominent of which is the threat of the recently achieved cease-fire and the formation of a new transitional government led by Abdel Hamid al-Dabaiba, the growing significant obstacles facing the political process, foremost of which is the continued presence of foreign forces , mercenary forces, and the failure of the Libyan parties to achieve consensus on the components of the .political map. In itIt affirms its support for the Presidential Council and the transitional government, and calls for the unification of security and military institutions, agreement on constitutional rules, and the need to hold fair and free elections on time. Thus, although the Council identifiesthe obstacles and causes of the Libyan crisis and the obstacles to progress in the road map, it doesnot take practical measures that would enable it to play an effective and real role, as it remains within the framework of general treatments based on appeals and demands through non-binding presidential statements, which negatively affectes.the crisis led to its complexity
Undoubtedly, the game of interestsisan attempt to limit the influence of other major countries involved in this conflict, and for this the Council failes because of the use of the veto right by those major countries that defend their interests and do not primarily defend the Libyan interest, which requires achieving stability and Libyan community peace

Keyword: Security Council, international crises, Libya.

(*) Assistant Professor Doctor /University of Kirkuk/ Faculty of Law and Political Science.

دور مجلس الامن في ادارة الازمات الدولية (الازمة الليبية أنموذجاً)

برهان علي محمد سعيد(*)
burhanlak@uokirkuk.edu.iq

تاريخ الاستلام:2021/12/28 تاريخ قبول النشر:2022/3/20 تاريخ النشر:2023/6/1

الملخص:

يتمتع مجلس الامن بدور فاعل في معالجة الازمات الدولية والتعامل مع مسبباتها، وتعد الأزمة الليبية احدى اهم الاختبارات الحقيقية التي واجهتها من اجل تحقيق السلام والأمن العالميين، فلم يستطع مجلس الامن ممارسة دوره في معالجة المشكلة الليبية ومعطياتها، الامر الذي ساهم في استمرار الازمة وتفاقم تعقيداتها وتداعياتها الخطيرة، ولعل أبرزها تهديد السلام الذي تحقق بوقف القتال الذي تم بين مختلف الاطراف، والتي انتهت بتشكيل حكومة مؤقتة برئاسة عبدالحميد الدبيبة، وتنامي العقبات التي واجهتها وفي مقدمتها وجود التدخلات الخارجية والجماعات المسلحة، وعدم التوصل الى حلول جذرية وتوافقات مقبولة بين مختلف الاطراف الليبية، لرسم الخارطة السياسية المقبلة، ويؤكد فيها دعمه للمجلس الرئاسي والحكومة الانتقالية ويطالب بتوحيد المؤسسات الأمنية والعسكرية والتوافق فيما بين الفرقاء على اسس قانونية ودستورية للمرحلة المقبلة والتأكيد على قيام انتخابات شفافة وعادلة في توقيتاتها المحددة، فضلا عن تأكيده على تحقيق التوافق والمصالحة بين كل مكونات المجتمع الليبي، كما دعا مجلس الامن جميع الدول باحترام اتفاق السلام وانهاء التدخلات الخارجية في الشأن الليبي والقضاء على الجماعات المسلحة في اسرع وقت.

الكلمات المفتاحية: مجلس الأمن، الازمات الدولية، ليبيا.

المقدمة:

لمجلس الامن صلاحيات واسعة لحل النزعات سلمياً وفقاً للفصل السادس من ميثاق الامم المتحدة، وفي حالات تهديد السلم والأمن الدوليين وله السلطة التدخل وفقاً للفصل

(*) أستاذ مساعد دكتوارة/ جامعة كركوك/ كلية القانون والعلوم السياسية.

السابع من الميثاق. ويكون هو مرجع رئيس في ادارة الازمات الدولية. كما أن لمجلس الأمن صلاحيات تمكنه من التعامل بفاعلية مع الأزمات التي تشكل تهديداً للسلم والأمن الدوليين شريطة التوافق الدول الدائمة العضوية فيما بينهما والذي يمكن المجلس من التعامل مع الأزمات الدولية بإحدى طريقتين أو بكليهما:

– طرح تصور عام لتسوية سياسية قد تتضمن خريطة طريق تفصيلية مصحوبة بجدول زمني محدد.

– فرض التسوية التي يراها ضرورية حتى وإن تطلب الأمر استخدام القوة المسلحة.

وعلى هذا الاساس فأن إقدام مجلس الأمن على طرح تصور لتسوية أزمة ما، لا يعني بالضرورة أنه يمهد لفرض التسوية بالقوة المسلحة، إذا ما لزم الأمر لذلك، وانما قد يكون تصرفه هذا جزءاً من عملية دولية مقصودة بذاتها.

وبقدر تعلق الامر باللازمة الليبية موضوع بحثنا نجد أن الأزمة الليبية تُشكِّل أحد أبرز الأزمات التي تشهدها المنطقة العربية، نظراً لأهمية هذه الأزمة وتداعياتها المختلفة على الأمن والاستقرار في المنطقة، ذلك انها لم تكن وليدة العامل الداخلي وحسب، بل كانت نتيجة لتداخل العاملين، عبر تعويل الداخل على الخارج وبشكل يكاد يكون كليًّا، إلى حد أن معظم الفاعلين المحليين الليبيين لا يثقون في قدرات المفاوض الليبي، ويرون أن الحل لا يمكن إلا أن يكون خارجيّاً.

إن سطوة حضور العامل الخارجي في الأزمة الليبية، عمل على إخراج الأمر برمته من أيدي الليبيين، وأحال الفاعلين المحليين المتصارعين على الشرعية والنفوذ والسلطة إلى وكلاء حرب بالإنابة عن صراع إرادات دولية اختلطت فيه التطلعات الجيوسياسية لقوى إقليمية صاعدة تحاول أن تلعب دوراً مع إرادة القوة الدولية لإعادة رسم خريطة المنطقة بعد ثورات ما سمي بالربيع العربي (العلوي ٢٠٢٠).

أهمية البحث:

تعد الأزمة الليبية أحد أبرز الأزمات التي تشهدها المنطقة العربية ليس فقط مما يتداخل في الأزمة الليبية من جوانب عسكرية وسياسية واقتصادية وإنما أيضاً لتقييم دور واداء مجلس الأمن في إيجاد الحل لهذه الأزمة الدولية. وأن التدخل الاقليمي والدولي قد حولها إلى أزمة إقليمية ودولية بامتياز. فهي لم تعد أزمة محلية بل أزمة دولية تؤثر وتتأثر بالمحيط الخارجي.

هدف البحث:

يسلط الضوء على دور مجلس الأمن في حل النزاعات الدولية، ومنها الأزمة الليبية ولاسيما أنه عجز عن اتخاذ قرارات فاعلة في الكثير من مراحل الأزمة، وفي حال وجودها، فهي لا ترقى إلى مراحل التنفيذ، بسبب تضارب المصالح بين الاطراف الاقليمية والدولية ذات العلاقة بالأزمة.

إشكالية البحث:

تنبع إشكالية البحث في الإجابة عن السؤال المركزي الاتي: هل نجح مجلس الأمن في إيجاد الحل للازمة الليبية؟ أم أن دوره اقتصر على إدارة هذه الأزمة دون التوصل الى حلول جذرية بسبب تعدد اطراف الازمة داخلياً واقليمياً ودولياً؟.

فرضية البحث:

يمكن ان يكون لمجلس الامن دورا فاعلا في ادارة الازمة الليبية اذا استطاع اتخاذ العديد من القرارات والتوصيات لأطراف الازمة داخليا وخارجيا، وعددا من الاجراءات الملموسة لتسوية الازمة الليبية بالرغم من التدخلات الاقليمية والدولية في ليبيا وتقاطع المصالح بين مجمل هذه الاطراف لاسيما وان مجلس الامن يملك من المقومات التي تؤهله لأداء مثل هذا الدور.

منهجية البحث:

ولإثبات صحة الفرضية فقد تم اعتماد عدة مناهج. منها المنهج التاريخي لتسليط الضوء على مفهوم الازمة ومفهوم ادارة الازمات فضلاً عن معرفة بداية الازمة واسبابها، كذلك

تم الاعتماد على المنهج التحليلي لتفكيك العناصر المتداخلة والمتشابكة المسؤولة عن هذه الأزمة وتحليلها، كما تم الاستعانة بالمنهج استشراف المستقبلي لإعطاء رؤية استشرافية حول ما ستؤول اليه الازمة.

هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث على مبحثين بالإضافة للمقدمة، وخصص المبحث الاول لتسليط الضوء على الجانب النظري للمفاهيم والخلفيات التاريخية، وذلك من خلال مطلبين اذ عالج المطلب الاول إدارة الأزمة الدولية كمفهوم أما المطلب الثاني وقد تطرقت الى الازمة الليبية من حيث النشأة والخلفية التاريخية وتداعياتها الداخلية والاقليمية والدولية، وعالج المبحث الثاني موضوع ادارة مجلس الامن للازمة الليبية من خلال مطلبين، تطرقت المطلب الاول الى قرارات مجلس الامن حيال الازمة الليبية ومساراتها في ادارة الازمة اما المطلب الثاني فقد خصص لإعطاء رؤية استشرافية لإدارة مجلس الامن في الازمة الليبية. واخيراً جاءت الخاتمة متضمنة جملة استنتاجات.

المبحث الاول: الإطار النظري المفاهيمي والتاريخي للأزمة الليبية

الازمة لا تحدث ولا تنشأ من فراغ، إنما هي نتيجة لتفاعل مجموعة من الاسباب والعوامل تقع قبل وقوع الازمة، لذا فان ادارة الازمة والتعامل معها يجب ان يكون في ضوء المعرفة الواضحة والكاملة والمتكاملة للماضي التاريخي المتعلق بهذا الازمة وتطورها التاريخي خلال الفترة التي سبقت ظهور الازمة، كما أن ارجاع الازمة الى جذورها التاريخية هو مفتاح النجاح في ادارتها ووضع جميع التصورات لعلاجها.

بدأ الصراع الإقليمي على ليبيا في عام 2011 مع اندلاع الحراك الشعبي ضد نظام العقيد معمر القذافي بعد الاحتجاجات التي شهدتها مدينة بنغازي شرقي ليبيا في شباط وامتدت إلى مدن أخرى، وقمعها النظام بشدة، مما أدى إلى تدخل التحالف الدولي الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا فضلاً عن حلف شمال اطلسي بعد الحصول على تفويض من الأمم المتحدة، عبر حملة قصف جوي مكثفة استهدفت مواقع قوات نظام الحاكم.

المطلب الأول: مفهوم الازمة وإدارة الأزمة الدولية

إن جوهر النجاح في إدارة الأزمات يكمن في القدرة على التشخيص الدقيق والسليم للأزمات وبدون هذا التشخيص الدقيق والسليم لن تجد النجاح في إدارة الازمات والتعامل والتعاطي معها بفاعلية، وهناك مجموعة من الاسس التي ينبغي مراعاتها لتحقيق التشخيص الدقيق والسليم للازمات. وسنركز هنا على مفهوم الازمة الدولية ومفهوم إدارة الازمة الدولية كالآتي:

الفرع الأول: مفهوم الأزمة الدولية

غالباً ما يستخدم مصطلح الأزمة للفت الانتباه إما الى مشكلة معينة كأن يستخدم للإشارة الى الأزمة البيئية، أو الى نزاع أو خلافات تنشأ بين الدول. ان استخدام المصطلح بهذه الطرق قد يؤدي الى الافراط في استخدامها وتعميمها وبالتالي التقليل من اهميتها، في هذا السياق فأن مفهوم الأزمة دخل حقل السياسة الدولية كونها حالة لا حرب ولا سلام. فحيث توجد أزمة لا توجد حرب ولكن لا يوجد سلام أيضاً (Houben 2005, 15). فالأزمة هي تحولات مفاجئة في العلاقات الطبيعية بين الدول، قد تتصاعد وتؤدي الى نشوب حرب أو قد يتم التعامل معها بطريقة يتم فيها تفادي الحرب واستعادة الوضع السابق، فهي مرحلة لا تنتج عنها بالضرورة الحرب – Griffiths, 58)57) . يمكن تحديد نهجين مختلفين يستخدمان من قبل الباحثين لتعريف المفهوم، وهما:

1- النهج الذي يحدد مفهوم الأزمة الدولية من حيث عملية صنع القرار داخل الدولة.

2- النهج الذي يحدد مفهوم الازمة الدولية من حيث عملية التفاعل بين الدول (Mccormick 1978, 352).

النهج الاول: هنا يعد التعريف الذي قدمه الأستاذ تشارلز هيرمان الأكثر تمثيلاً للنهج الأول (نهج صنع القرار)، إذ عرف الأزمة بأنها: حالة (أو وضع) تهدد الأهداف ذات

الأولوية القصوى لوحدة صنع القرار، وتقيد مقدار الوقت المتاح للاستجابة قبل تحول (تغير) الوضع، وتفاجئ اعضاء وحدة صنع القرار عند حدوثها.

اما النهج الثاني: (نهج التفاعل بين الدول)، ينظر أنصاره الى الأزمة الدولية على أنها حالة (وضع) يتضمن بعض التغير الهام في أنماط التفاعل بين الدول. ويعد كل من الأستاذ تشارلز مكليلان والأستاذ أوران يونغ من أبرز ممثلي هذا النهج. إذ يعرف الأستاذ تشارلز مكليلاند الأزمة الدولية بأنها تغير حالة في تدفق الإجراءات السياسية الدولية.

اما الأستاذ أوران يونغ فأنه يعرف الأزمة الدولية بأنها مجموعة من الأحداث التي تتكشف بسرعة وتزيد من تأثير القوى المزعزعة للاستقرار في النظام العام أو أياً من نظمه الفرعية بصورة جوهرية متجاوزاً المستويات الطبيعية وتزيد من احتمالية حدوث العنف في النظام.

من خلال هذين التعريفين يتضح بأن هذا النهج يؤكد على القرارات الفعلية التي تتخذها الدول والسلوك الناتج بينها للإشارة الى حدوث حالة أزمة.

وبهذا تكون الازمة موقف معقد ومتشابك يتضمن درجة عالية من النزاع، وتتضارب ضمن هذا الموقف مجموعة من العناصر المتعارضة والمتناقضة بصورة عالية، وتزداد درجة التعقيد والتضارب بتصاعد الازمة وتفاعل صناع القرار معها ومع تفاعلاتها وانعكاساتها المستقبلية (أبو الفارة 2009، 21).

الفرع الثاني: مفهوم إدارةِ الأزمة الدولية

ادارة الازمات مسألة قائمة بحد ذاتها منذ القدم. وكانت مظهراً من مظاهر التعامل الانساني مع المواقف الطارئة أو الحرجة التي واجهها الانسان بعد صراعه مع الطبيعة أو مع أخيه الانسان، ولم تكن تعرف بإدارة بالأزمة، إنما عرفت تسميات اخرى مثل براعة القيادة، او حسن إدارة (حماد 2003، 2-3). ومن أهم تعاريف إدارة الازمة ما يأتي:

- ان ادارة الازمات هي القدرة المنظمة على التعامل بسرعة وكفاءة مع العمليات الموقفية والشرطية، ويكون الهدف منه تقليل المخاطر على سلامة وامن الانسان.

● إدارة الأزمة هي علم وفن تتعلق بإدارة توازنات القوى والعمل على تسويتها بما يضمن المصالح المشتركة لأطرافها بعيداً عن اجواء الحرب والمواجهة المسلحة.

إدارة الأزمات الدولية مسألة معقدة ومثيرة للجدل، هذا التعقيد ناجم بصورة جزئية عن طبيعة الأزمة وطبيعة الفاعل. وقد أدى ذلك الى تغيير إدارة الأزمات الدولية في ثلاثة أبعاد خلال السنوات الماضية:(Molling ,2008 1)

1. اتساع نطاق المهام.
2. اتساع الجداول الزمنية لإدارة الأزمات.
3. ازدياد عدد الجهات الفاعلة المشاركة.

كما ان نجاح ادارة الازمة يعتمد على الوقت لذلك يقول (تشارلز هيرمان): "ان الازمات تتألف من مكونات هي "المفاجأة، والتهديد الخطير للقيم المهمة، والوقت القصير المتاح لاتخاذ القرار وعلى الآلية الادارية، وعلى العمليات". فإن الانخراط السريع أو ما يطلق عليه بالتدخل لمعالجة الازمة، واتخاذ القرارات السريعة لصناع القرار، لذ يكون فريق العمل متجانس، ويعمل بسرعة قصوى وبفعالية اكبر من الحالات العادية والروتينية. وتعني ادارة الازمات ايضاً " العمل على تجنب تحول النزاع الى صراع شامل بتكلفة مقبولة، لا تتضمن التضحية بمصلحة أو قيمة جوهرية .

واخيراً، يمكن القول ان الازمة الدولية هي موقف يواجه صناع القرار وتتلاحق وتتشابك الاسباب بالنتائج ويزيد الامر سوءاً اذ ضاعت وضعفت قدرة صناع القرار في السيطرة على ذلك الموقف وعلى اتجاهاته المستقبلية،

المطلب الثاني: الخلفية التاريخية للازمة الليبية وتداعياتها

يمتاز التاريخ السياسي للدولة الليبية بالتذبذب والتغير المستمر وقد خضعت الأراضي الصحراوية التي تشكل حيزاً كبيراً من ليبيا للعديد من التغييرات منذ الغزو الايطالي عام 1911، إذ فرض الاستعمار الايطالي على السكان المحليين فكرة الانتماء الى إقليم بحدود معينة وسلطة مركزية، وبعد انتهاء الحرب العالمية الثانية قامت الدول العظمى

المنتصرة في الحرب في إطار الأمم المتحدة بتأسيس المملكة الليبية في عام 1951 وكانت تحظى بدعم خاص من المملكة المتحدة (بريطانيا) وتم الاعتراف بالملك محمد إدريس السنوسي ملكاً على المملكة الجديدة التي أستمرت حتى أيلول من العام 1969 إذ تم الإطاحة بالنظام الملكي عن طريق انقلاب عسكري بقيادة العقيد معمر القذافي، والذي هيمن على السلطة لأكثر من أربعة عقود الى ان تم الإطاحة بنظامه عام 2011 في اعقاب الاحتجاجات التي اندلعت في المدن الليبية والتي عُرفت فيما بعد بثورة (17 يناير) (Engelbrect and Wagnsson 2014, 4-6).

الفرع الاول: نشأة وتطور الازمة الليبية

إن نشأة وتطور الأزمة الليبية يستوجب الإشارة ولو بصورة مختصرة الى الاحتجاجات السلمية والأحداث التي شهدتها عدة دول عربية في إطار ما سمي بالربيع العربي والتي انطلقت شرارتها الأولى في تونس في أواخر عام 2010. بالرغم من اختلاف النظم السياسية والاجتماعية، إلا ان العوامل التي أدت الى اندلاع الاحتجاجات في تلك الدول هي متشابهة ويمكن إجمالها بأنها كانت مزيج من الفساد والقمع والسلطوية، والمركزية الشديدة، وانتشار البطالة بين الشباب، والانتخابات الزائفة، وسوء الإدارة وقلة المساءلة والشفافية، وعدم اتباع الاجراءات القانونية(Lobban and Dalton, 127-128).

بدأت الأزمة الليبية في الخامس عشر من شهر شباط 2011 إذ قامت القوات الأمنية الليبية باعتقال الناشط الحقوقي (فتحي تربل) قبيل انطلاق التظاهرات التي تمت الدعوة اليها، ورغم اطلاق سراحه إلا ان الاحتجاجات بدأت في مدينة بنغازي شرق ليبيا ضد النظام في أغلب مناطق ليبيا(سشيفيس ومارتين 2014، 1).

في ضوء استمرار تلك الاحداث اصدر مجلس الأمن الدولي قراره المرقم (1970) في 2011/2/26 والذي تضمن فرض عقوبات على نظام القذافي وافراد من عائلته من ضمنها حظر توريد الأسلحة وحظر السفر وتجميد الأصول المالية الليبية، كما قرر إحالة الوضع القائم في ليبيا منذ 2011/2/15 الى المدعي العام للمحكمة الجنائية الدولية.

فيما قامت الجمعية العامة للأمم المتحدة في 2011/3/1 بتعليق عضوية ليبيا في مجلس حقوق الإنسان. مع استمرار الاحتجاجات وسيطرة المعارضة الليبية على العديد من المدن والبلدات الواقعة شرقي ليبيا وانشقاق عدد من كبار الدبلوماسيين عن نظام معمر القذافي، تم الاعلان عن تأسيس المجلس الوطني الليبي الانتقالي في مدينة بنغازي في 2011/3/5 والذي حاز على اعتراف فرنسا مباشرة ومن ثم بريطانيا وقطر ودول اخرى باعتباره الممثل الشرعي للشعب الليبي , 204)Vandewalle).

في ضوء هذه الأحداث وبسبب استعادة القوات الموالية لنظام العقيد معمر القذافي زمام المبادرة وتوجهها نحو مدينة بنغازي، اصدر مجلس الأمن الدولي قراره (1973) في 2011/3/17 بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة وقرر المجلس فرض حظر للطيران في المجال الجوي الليبي من اجل المساعدة في حماية المدنيين وهو ما سمح باستخدام القوة العسكرية من قبل المجتمع الدولي ضد النظام الليبي.

ومنذ الإطاحة بنظام القذافي في العام 2011، شهدت الساحة الليبية أحداثاً ساخنة. وعلى الرغم من وجود عدداً من المزايا بالمقارنة مع مجتمعاتٍ أخرى ما بعد الصراع، شهد الاوضاع على الجبهات السياسية والاقتصادية والأمنية تراجعاً كبيراً، مما ادى إلى استياء شعبي عارم.

وفي اثناء ذلك ظهرت الخلافات في صفوف المعارضين لنظام القذافي بصورة جلية في اعقاب مقتل القائد العسكري عبدالفتاح يونس في 2011/7/28 في مدينة بنغازي على يد مسلحين تابعين لفصائل معارضة مسلحة، وقد كانت الخلافات متعددة الابعاد، منها ما بين المعارضين الذين يقاتلون في الجبهة من جهة، والسياسيين في بنغازي والشخصيات التي كانت يوماً جزءاً من نظام القذافي من جهة اخرى، بين من هم داخل ليبيا ومن هم خارجها، وبين الإسلاميين وبعض الشخصيات العلمانية في المجلس الانتقالي. هذه الخلافات والانقسامات عززتها الولاءات القبلية، وكذلك شحنات الأسلحة التي كانت دول عدة تقوم بتزويد الثوار بها، خاصة دول الخليج، ففيما كانت قطر تقوم بتوجيه الأسلحة

الى الجماعات ذات التوجه الاسلامي، كانت الإمارات تقوم بتزويد جماعات أخرى (Lancher 2020, 23) رغم هذه الخلافات والانقسام بين المتمردين الليبيين فقد تمكنوا بمساعدة حلف الناتو من دخول مدينة طرابلس في 2011/8/20، وتمكنوا بعد ذلك من قتل القذافي في 20 تشرين الأول 2011.

تميزت المدة اللاحقة لتلك الاحداث بكونها كانت مرحلة لتقاسم الغنائم بين الجماعات المسلحة أكثر من كونها مرحلة لوضع أسس الحكم السليم. فبالرغم من تشكيل حكومة مؤقتة برئاسة (عبدالرحيم الكيب) في تشرين الثاني عام 2011، إلا ان تلك الحقبة شهدت تشكيل العديد من الوحدات العسكرية الجديدة على اساس مناطقي كان الهدف الاساس منه ضمان سلطة قيادات تلك الوحدات وحصولهم على الاموال والاشراف على مؤسسات الدولة في مناطق نفوذ تلك الوحدات. شهدت ليبيا في شهر حزيران عام 2012 إجراء اول عملية انتخابية لاختيار اعضاء المؤتمر الوطني العام، عدت الانتخابات ناجحة في ظل الظروف التي كانت تمر بها ليبيا آنذاك. وتم تشكيل حكومة جديدة برئاسة (علي زيدان) والتي يمكن اعتبارها بانها كانت تمثل التوازن السياسي والجغرافي في البلاد، لكن تسبب تقسيم وزارات الدولة بين الفصائل الليبية في شلل الحكومة وبالتالي عدم قدرتها على توفير الأمن والخدمات ومكافحة الفساد.

وفي آذار 2012 تصاعدت حدّة التوترات عندما أعلن المجلس الوطني الانتقالي خطّته بشأن تخصيص 60 مقعداً في الجمعية الوطنية للشرق، وأكثر من 100 للغرب.

لقد تسبب الاختلاف في المصالح بين الفصائل الليبية الى قيام حالة من عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن، وقد فاقم المؤتمر الوطني العام من حالة عدم الاستقرار بسنه لقانون العزل السياسي عام 2013 والذي بموجبه تم استبعاد العديد من المسؤولين والشخصيات السياسية الذين خدموا في عهد القذافي ومنعوا من تولي المناصب العامة48 ,Erdag 2017)). جميع هذه الاحداث تسببت في اندلاع مواجهات مسلحة بين الفصائل الليبية في العديد من المناطق خلال عامي 2014– 2015 مما تسبب في

انقسام مؤسسات الدولة وانزلاقها في حرب اهلية شاملة. ورغم جهود الوساطة الاقليمية والدولية وخاصة تلك التي قادتها الامم المتحدة بغية جمع الاطراف الليبية المتصارعة، فقد استمر الصراع المسلح خلال الاعوام 2017–2019 بين الاطراف الليبية التي كانت تتلقى المزيد من الدعم العسكري من دول عدة وخاصة دول الخليج ومصر وتركيا.

الفرع الثاني: تداعيات الازمة الليبية

مرَّت الأزمة الليبية بأربعة مراحل منذ العام 2011 لغاية 2021، لعل أعنفها كان بعد العام 2014 التي بدأت بانقسام السلطة التشريعية في البلاد إلى برلمانين، برلمان في طبرق شرق ليبيا وبرلمان أخر في طرابلس العاصمة الغرب، تدَّعي كل منهما الشرعية وتمثيل الشعب الليبي.

أنَّ الأزمة الليبية لم تعد تقتصر تداعياتها على الشأن الداخلي فحسب، بل على الشأن الاقليمي والدولي، وتشكل تهديداً على أمنها القومي، إلا أنَّ هذه التدخلات ساهمت إلى حد كبير في تمدد آثار الأزمة وصولاً إلى تهديد السلم والأمن العالمي. ومن أبرز تداعيات الأزمة الليبية، انها سببت منذ نشوئها، تداعياتٍ عديدة انعكست على كافة الجوانب الإنسانية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية داخل المجتمع الليبي، والتي تجاوزت حدود الدولة الليبية لتصل إلى الدول المجاورة، وقد انعكست آثارها على المستوى الدولي ايضاً. فيما يلي سيتم البحث في أهم التداعيات كالاتي:

اولاً: التداعيات الداخلية

فيما يتعلق بالتداعيات أو الآثار الداخلية للأزمة الليبية في جانبه الإنساني، قدرت المنظمة الدولية للهجرة عدد النازحين داخليا في ليبيا بأكثر من (392) ألف شخص منذ بداية الأزمة في عام 2011، منهم أكثر من (229) ألف شخص هُجّروا منذ بداية جولة النزاع الذي تجدد في نيسان 2019 في طرابلس والمناطق المحيطة بها. بضمن هؤلاء المهجرون آلاف الاشخاص الذي طُردوا من بلداتهم في 2011 على يد جماعات مسلحة بسبب دعمهم لحكومة القذافي، ورغم جهود المصالحة فأنهم لم يتمكنوا من العودة بسبب

الدمار الشامل والمتعمد الذي طال بلداتهم وبنيتها التحتية بين 2011 و2017.(هيومن رايتس ووتش 2021) ورغم عدم وجود احصاءات دقيقة حول عدد الضحايا منذ بداية الازمة في 2011 الا أن أعدادهم تقدر بالآلاف في الحد الادنى، خاصة اذا علمنا انه منذ نيسان 2019 قد اسفر النزاع المسلح عن مقتل اكثر من 2800 شخص بضمنهم مئات المدنيين.

اما في الجانب الاقتصادي، فقد اكد الامين العام للأمم المتحدة في تقريره المرقم (62) في 2021/1/19 ان الاقتصاد الليبي أضحى على حافة الانهيار وان قطاع المرافق العامة بضمنها الماء والكهرباء يقترب من حالة الشلل الشامل بسبب انعدام الامن والافتقار الى التمويل الانمائي. فضلاً عن ذلك، فأن تكلفة النزاع في ليبيا منذ اندلاعه عام 2011 قد تجاوزت 576 مليار دولار امريكي، فيما بلغ الدين الوطني او العام 97 مليار دولار(الامم المتحدة، مجلس الامن S/2021/62)) اضافة لذلك، فقد تسبب النزاع المسلح في حدوث شرخ داخل المجتمع الليبي وخاصة بين الجماعات التي تعد من انصار النظام السابق والجماعات المؤيدة للثورة .

ثانياً: التداعيات الاقليمية

فيما يتعلق بالتداعيات الاقليمية للأزمة الليبية، فأن الدول المجاورة لليبيا (مصر والسودان وتشاد والنيجر والجزائر وتونس) قد تأثرت بشكل مباشر بالتداعيات الأمنية والتداعيات الاقتصادية الناشئة عن عدم الاستقرار في ليبيا(Dirsus and Eaton 2019, 8). وقد اشار التقرير النهائي لفريق الخبراء المنشأ عملا بقرار مجلس الامن رقم (1973) في ٢٠١١ بشأن ليبيا الى ان عدم الاستقرار السياسي والامني واستمرار غياب رقابة السلطات الوطنية على المخزونات والتأخير في نزع السلاح وجمع الاسلحة شجع على الاتجار غير المشروع بالأسلحة الى عدة دول مما تسبب في تأجيج النزاع وخاصة في دول مثل سوريا ومالي. وفي هذا السياق، أكد التقرير على وجود عمليات تهريب للسلاح من ليبيا لصالح الجماعات الارهابية في مصر، او يتم تهريبها من هناك إلى قطاع غزة، كذلك

وجود عمليات تهريب أسلحة من ليبيا الى الجماعات الارهابية في تونس والجزائر والنيجر او ان يتم تهريبها من هناك إلى وجهات اخرى مثل مالي ونيجيريا. وفي الجانب الاقتصادي فقد أثرت الازمة الليبية في دول الجوار، اذ انها كانت مكلفة للدول المجاورة التي تستوعب اعداد كبيرة من اللاجئين. ولا يتوقف الآثار الاقتصادية عند هذا الحد، بل انه يخفض من معدل النمو السنوي في الدول المجاورة, ففي دراسة اجريت من قبل كل من الاستاذ جيمس مردوخ والاستاذ تود ساندلر في عام 2002 بينت ان وجود دولة جارة في حالة نزاع داخلي يقلل من المعدل السنوي بمقدار (0,5) نقطة مئوية (Murdoch and Sandler 2002, 451).

ثالثاً: التداعيات الدولية

تسبب النزاع المسلح وانهيار سلطة الدولة الى جعل ليبيا مركز العبور الرئيس للهجرة غير الشرعية إلى أوروبا، وأصبحت ظاهرة الهجرة مرتبطة بالجماعات المسلحة، التي تقوم بتهريب المهاجرين نحو الدول الاوربية في مقابل مبالغ مالية يدفعها المهاجرين لتلك الجماعات وهو ما أثر على زيادة في اعداد المهاجرين لتصل الى (15) الف في عام 2012 وإلى أكثر من (180) الف في عام 2016. فضلاً عن ذلك، فأن صعود المنظمات المتطرفة في ليبيا يمثل تهديداً للأمن الدولي، فتنظيم (داعش) الارهابي على سبيل المثال، استخدمت الاراضي الليبية كنقطة انطلاق لدعم الأنشطة الإرهابية في الخارج.

أن إسقاط نظام العقيد القذافي ادى الى العمل نحو بناء مؤسسات الدولة ودستورها، الا ان العملية السياسية تعثرت وتعرضت إلى انتكاسات متعددة، وعدم الاعتراف بشرعية المجلس الوطني الانتقالي في البلاد، كما تعرض إنتاج النفط وتصديره، والذي يعد عصب الحياة للاقتصاد الليبي، إلى التوقف عدة مرات مع سيطرة المسلحين على الآبار النفطية ومصافي النفط في البلاد (الزواوي 2014، 25).

وهنا كان تدخل الأمم المتحدة وارسال برناردينو ليون مندوباً لها، والذي عمل جاهداً لصياغة اتفاق، يوم ١٧ كانون أول ٢٠١٥، وتم فيه التوافق على تشكيل ثلاث هيئات: المجلس الرئاسي والحكومة والمجلس الأعلى للدولة، وتشكلت "حكومة الوفاق الوطني" برئاسة فايز السراج في طرابلس بوصفه رئيساً للحكومة والمجلس الرئاسي في الوقت نفسه.

خلاصة القول سعى العديد من الدول ولاسيما دول الجوار الليبي والاتحاد الإفريقي والاتحاد الأوروبي إلى القيام بمحاولات عديدة لجمع الفرقاء الليبيين على طاولة المفاوضات، باءت معظمها بفشل، وقد زاد الأمر سواءً وتعقيداً بتدخل القوى الإقليمية والدولية.

المبحث الثاني: مجلس الأمن والأزمة الليبية

لعب مجلس الأمن الدولي دوراً فاعلاً ومؤثراً في الأزمة الليبية منذ اندلاعها عام 2011. فالقرارات التي اصدرها المجلس في بداية الازمة والتي سمحت بالتدخل العسكري الدولي في ليبيا كان له تأثير عظيم في منع القوات الموالية لنظام العقيد معمر القذافي من ارتكاب مجازر ضد المدنيين الليبيين، وتمكين قوات المعارضة من تحقيق النصر في فترة وجيزة على القوات التابعة للنظام وقتل العقيد القذافي في نهاية الامر. رغم ذلك فأن مجلس الامن الدولي لم ينجح في التعامل مع مرحلة ما بعد القذافي، فقد فشل في منع الاقتتال بين الفصائل الليبية وهو ما تسبب في حدوث شرخ داخل المجتمع الليبي، فضلاً عن تدخل عدة جهات اقليمية في النزاع. وللوقوف على ادارة مجلس الامن للازمة الدولية الليبية سنعمد الى تناولها كالاتي:

المطلب الأول: وسائل مجلس الأمن في إدارة الأزمات الدولية

مجلس الأمن هو الجهاز المركزي لمنظومة الأمم المتحدة بأكملها. لديها المسؤولية الأساسية للحفاظ على السلام والأمن الدولي. وعليه فأن وسائل مجلس الامن المعتمد في ادارة الازمة الدولية تتمثل بالاتي:

الفرع الأول: الوسائل السلمية

إن الهدف الأساس لإنشاء الأمم المتحدة كما جاء في ديباجة ميثاقه هو إنقاذ البشرية وأجيالها المقبلة من ويلات الحروب، وتحقيقاً لهذا الهدف فقد دعا ميثاق المنظمة الدولية جميع الدول الأعضاء الى تسوية نزاعاتها بالوسائل السلمية. والتي تشمل المفاوضات والتحقيق والوساطة والتوفيق والتحكيم والتسوية القضائية واللجوء الى الوكالات والتنظيمات الإقليمية، أو أية وسيلة سلمية أخرى يتم اختيارها. ويرى الأستاذ محمد المجذوب إن ما يبرر تمتع مجلس الأمن بالأفضلية في ميدان التسوية السلمية للمنازعات هو الفقرة الأولى من المادة (24) من ميثاق الأمم المتحدة والتي تنص على أن اعضاء الأمم المتحدة يعهدون إلى مجلس الأمن والتبعات الرئيسة في أمر حفظ السلم والأمن الدوليين، ويقرون بأنه يعمل باسمهم لدى قيامه بالواجبات التي تفرضها عليه هذه التبعات. ورغم ان نص المادة (24) يتحدث عن حفظ السلم وليس عن التسوية السلمية للمنازعات، فهو يعتبر أن المهمتين متداخلتان وأن السلام لا يسود إلا بتسوية المنازعات سلمياً (المجذوب 2014، 741). وبموجب المادة (34) من الميثاق فأنه يجوز لمجلس الأمن التحقيق في أي نزاع أو أي موقف قد يؤدي إلى احتكاك دولي أو يؤدي إلى نزاع . ويلاحظ من مضمون المادة (34) ان اختصاص المجلس ليست مقتصرة على التحقيق في حالات النزاع بين الدول فقط، إذ بإمكان المجلس ان يحقق في أي نزاع من شأنه ان يهدد السلم والأمن الدولي سواء كانت بين الدول أو داخل الدولة الواحدة(Luck 2006, 21)).

الفرع الثاني: الوسائل القسرية

تتمثل باللجوء مجلس الامن الى الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة الذي يمنح المجلس صلاحيات واسعة للتعامل مع الأوضاع التي تمثل انتهاك فعلي او محتمل للسلم والامن الدوليين. إذ بإمكان مجلس الأمن اعتماد تدابير يتضمن استخدام القوة العسكرية أو الاكتفاء بالتدابير التي لا تنطوي على استخدام القوة العسكرية مثل قطع العلاقات الدبلوماسية والاقتصادية بهدف حماية الأمن والسلم الدوليين وانهاء النزاع ومنع تفاقمه (Deplano 2015, 13).

يبدأ الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة بالمادة (39) الذي يمنح مجلس الأمن سلطة الإقرار بوجود أي تهديد للسلم أو إخلال به أو وجود عمل عدواني. وينبغي ان يقدم المجلس توصيات أو يقرر الإجراءات التي يجب اتخاذها بهدف الحفاظ على السلم والأمن الدوليين أو استعادتها.

ويرى الأستاذ إدوارد لاك بأن ما يطرحه المادة (39) هو مجموعة من المخاوف أو القلاقل الذي يتراوح من وجود أي تهديد للسلام الى انتهاك للسلام الى عمل عدواني. وأن مضمون المادة يتضمن مفهوم التدخل المبكر، سواء كان التدخل ذا طابع دبلوماسي أو اقتصادي أو عسكري . إن فكرة التدخل المبكر يعززه المادة (40) من الميثاق والذي يمنح مجلس الأمن تفويضاً بدعوة الأطراف المعنية الى الامتثال للتدابير المؤقتة التي يتخذها المجلس في محاولة لمنع تفاقم الوضع.

الأدوات او الوسائل الضرورية لإنجاز مجلس الأمن لمهمته في حفظ الأمن والسلم الدولي منصوص عليها في المواد (41، 42، 43،47) من الميثاق. فوفقاً للمادة (41) يجوز لمجلس الأمن أن يقرر ماهية التدابير أو الإجراءات التي يتعين استخدامها لتنفيذ قراراته والتي لا تنطوي على استخدام القوة المسلحة، هذه الإجراءات قد يشمل القطع الكامل أو الجزئي للعلاقات الاقتصادية والمواصلات بكافة اشكالها وقطع العلاقات الدبلوماسية. هذه الإجراءات قد تكون مفيدة في أوقات وحالات عدة، إذ يمكن لها ان تكون بديلاً لاستخدام القوة العسكرية، ونقطة انطلاق نحو ايجاد حل سياسي.

وفيما يتعلق بالإجراءات العسكرية التي يمكن لمجلس الأمن اعتمادها في سبيل الحفاظ على السلم والأمن الدولي، فقد نصت المادة (42) من ميثاق الأمم المتحدة على (إذا رأى مجلس الأمن أن التدابير المنصوص عليها في المادة 41 لا تفي بالغرض أو ثبت أنها لم تف به، جاز له أن يتخذ بطريق القوات الجوية والبحرية والبرية من الأعمال ما يلزم لحفظ السلم والأمن الدولي أو لإعادته إلى نصابه (حسين 2017، 355).

وفيما يتعلق بتوفير القوات المسلحة والمساعدات والتسهيلات اللازمة لضمان قيام مجلس الامن بحفظ السلم والامن الدوليين من خلال اللجوء الى الاجراءات العسكرية فقد نصت المادة (43) من الميثاق في فقرتها الاولى على ان جميع الدول الاعضاء تتعهد بان تضع تحت تصرف مجلس الامن ما يلزم من القوات والمساعدات والتسهيلات الضرورية لحفظ السلم والامن الدولي. ورغم ذلك، يمكن ملاحظة انه في عدة حالات لا تساهم اعضاء المنظمة الدولية جميعا في توفير ما يحتاج اليه مجلس الامن بهدف حفظ الامن والسلم الدولي. كما هو الحال في ليبيا، اذ لم تساهم العديد من الدول بضمنها اعضاء في مجلس الامن في التدخل العسكري في اطار القرار (1973)، بل ان اطراف دولية عدة رفضت التدخل العسكري مثل روسيا والصين ودول افريقية عدة (عبدالكاظم 2020).

المطلب الثاني: إدارة مجلس الأمن للأزمة الليبية

أصدر مجلس الأمن الدولي العديد من القرارات بخصوص الأزمة الليبية منذ نشوء الأزمة في عام 2011 اندلاع المظاهرات المناهضة لنظام العقيد معمر القذافي. وبعد انتهاء حكم القذافي وقتله على يد قوات المعارضة الليبية ومن ثم تشكيل سلطة انتقالية في ليبيا كما ذكرنا سابقاً وبعد ذلك شهدت ليبيا حدوث خلافات حادة وصراع مسلح بين الأطراف الليبية. وقد واكب مجلس الأمن تلك الأحداث من خلال اصدار قرارات تضمنت العديد من الإجراءات الخاصة التي هدفت الى إنهاء تلك الأزمة والتي سنتناولها كالاتي:

الفرع الأول: قرارات مجلس الأمن بخصوص الأزمة الليبية

لغرض البحث في القرارات الصادرة من قبل مجلس الأمن بخصوص الأزمة الليبية، سيتم تقسيم تلك القرارات على فترتين:

أولاً: القرارات الصادرة في اعقاب المظاهرات المناهضة لحكم القذافي

لم يمض سوى عدة أيام على اندلاع المظاهرات السلمية في المدن الليبية منتصف شهر شباط عام 2011 حتى جاءت أولى قرارات مجلس الأمن الدولي في أواخر الشهر نفسه. ففي 2011/2/26 أصدر مجلس الأمن الدولي قراره المرقم (1970) بموجب الفصل

السابع من ميثاق الأمم المتحدة، والذي طالب نظام القذافي بعدم استخدام القوة ضد المدنيين والاستجابة لمطالب المتظاهرين. كما نص القرار على حظر السفر على قادة حكومة القذافي، وفرضت حظراً على تزويد نظام القذافي بالسلاح، وجمدت الأصول المالية للدولة الليبية.

وفي 2011/3/17 أصدر مجلس الأمن قراره المرقم (1973) بموجب الفصل السابع من ميثاق الأمم المتحدة، ونص القرار على اتخاذ التدابير اللازمة لحماية المدنيين وفرض منطقة حظر الطيران، وحظر توريد الأسلحة، فضلاً عن تجميد الأصول المالية لنظام القذافي.

وبعد سيطرة قوات المعارضة على العاصمة طرابلس في نهاية شهر آب وانهيار القوات الموالية لنظام القذافي اصبح من الواضح ان نهاية الحرب في ليبيا باتت قريبة، فأصدر مجلس الأمن قراره (2009) في 2011/9/16 والذي نص على انشاء بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا بهدف مساعدة ودعم الجهود الرامية الى استعادة الأمن وتعزيز حكم القانون، ودعم الحوار السياسي والمصالحة وصياغة دستور جديد للبلاد وتعزيز وحماية حقوق الأنسان. كما نص القرار على عدم سريان القيود المفروضة على توريد الاسلحة التي يقصد بها مساعدة السلطات الليبية الجديدة في فرض الأمن. ومن الجدير بالذكر، فأن التدابير الذي تضمنه القرار تم اتخاذها بموجب المادة (41) من ميثاق الأمم المتحدة والذي لا يجيز استخدام القوة العسكرية.

ثانياً: القرارات الصادرة بعد انتهاء حكم القذافي

بعد الاطاحة بنظام القذافي وقتله من قبل قوات المعارضة في 2011/10/20، اصدر مجلس الأمن الدولي عدة قرارات بشأن ليبيا. اولى تلك القرارات كان القرار (2016) في 2011/10/27 الذي اكد على ضرورة تعزيز وحماية حقوق الانسان والحريات الاساسية، وعلى القرار على ضرورة ان ترتكز الفترة الانتقالية على الالتزام بالديمقراطية والحكم الرشيد وسيادة القانون والمصالحة الوطنية وتشجيع مشاركة النساء والفئات الاجتماعية

والعرقية في المناقشات المتعلقة بمرحلة ما بعد النزاع. ونص ايضاً القرار على تعديل احكام حظر الاسلحة المفروض بموجب القرار (1970) ليتم تخفيف القيود وتقديم اعفاءات اضافية.

وفي قرارها المرقم (2022) في 2011/12/2 رحب مجلس الامن بإنشاء الحكومة الانتقالية الليبية، التي تم تشكيلها برئاسة عبدالرحيم الكيب في 2011/11/22، مشددة على ضرورة قيامها بتهيئة الظروف الملائمة لتنفيذ ولاية بعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا والتي تم توسيع ولايتها بموجب القرار لتشمل تقديم المساعدة والدعم الى السلطات الليبية بهدف التصدي ومنع انتشار الاسلحة والاعتدة.

كما اصدر مجلس الأمن خلال المدة اللاحقة العديد من القرارات دون ان تتمكن من تحقيق تقدم ملحوظ سواء في المسار السياسي والاقتصادي والإنساني والأمني او غيرها من المسارات. إذ يلاحظ ان أغلبية تلك القرارات كانت تساير الأحداث التي تشهدها الساحة الليبية دون ان يكون بمقدورها التأثير على تلك الأحداث من خلال آليات فعالة. مثال ذلك قرارها المرقم (2238) في 2015/9/10 والذي صدر اثناء تجدد العنف بين الاطراف الليبية، وقد تضمن القرار في بنوده الدعوة الى وقف اطلاق النار، وادانة استخدام العنف ضد المدنيين، ومطالبة الدول الاعضاء وخاصة دول المنطقة بتقديم الدعم لجهود الامم المتحدة وكذلك مطالبة تلك الدول بان تقوم بحث الاطراف الليبية على المشاركة في الحوار. في هذا السياق، فأنه يمكن توجيه النقد ذاته الى قرارات اخرى اصدره مجلس الأمن مثل القرار (2441) في 2018/11/5، والقرار (2486) في 2019/9/12، إذ يلاحظ ان كلا القراران يفتقران الى آليات واضحة وفعالة تكون بمقدورها ايجاد حلول للمشكلات الليبية.

هذا النهج اعتمده مجلس الأمن حتى في قرار الاخيرة مثل القرار (2570) في 2021/4/16 والذي صدر في اعقاب توصل الاطراف الليبية الى اتفاق تم بموجبه تشكيل مجلس رئاسي مؤقت وحكومة وحدة وطنية مؤقتة. فقد دعا القرار الحكومة الليبية

المؤقتة الى القيام بالتحضيرات اللازمة لإجراء انتخابات نزيهة في شهر ايلول من عام 2021.

الفرع الثاني: تقييم دور مجلس الأمن في إدارة الأزمة الليبية

فيما يلي نعرض اهم الملاحظات حول اداء مجلس الأمن في الأزمة الليبية والعوامل التي ساهمت في استمرار هذه الأزمة:

1.إن اصدار مجلس الامن الدولي لقراره المرقم (1973) في 2011/3/17، والذي بموجبه تم السماح بالتدخل العسكري في ليبيا وفرض منطقة حظر للطيران فوق الاجواء الليبية من اجل حماية المدنيين، مثلت اداة جيدة بهدف حماية المدنيين فالضربات الجوية لحلف شمال الاطلسي (ناتو) استطاعت شل قدرة القوات الموالية للقذافي، فقد جاء القرار في اطار مبدأ المسؤولية عن الحماية، فالمجتمع الدولي يقع على عاتقه مسؤولية الحماية عند فشل الدولة في حماية سكانها – Holst and Fink 2014, 63)90).

2.ان قرار مجلس الأمن الدولي (1973) في 2011/3/17 لم يتضمن في بنوده الإطاحة بنظام الزعيم الليبي (معمر القذافي) والذي لم يكن ليتحقق لولا التدخل العسكري لقوات الناتو، وهو ما يفسر بان حلف شمال الاطلسي استخدم القرار كوسيلة للإطاحة بالزعيم الليبي وليس لحماية المدنيين فقط (, Kareem 872016).

ان السبب وراء انزلاق ليبيا في الفوضى والصراع وانتشار الجماعات الارهابية في مرحلة ما بعد القذافي، يعود في جزء كبير منه الى افتقار مجلس الأمن لاستراتيجية ما بعد الصراع وفشلها في انشاء تواجد واسع للمنظمة الدولية من خلال انشاء بعثة لحفظ السلام. وعدم قدرة البعثة الأممية على تنفيذ ولايتها، فالبعثة السياسية التي تم انشائها بموجب قرار مجلس الأمن (2009) في 2011/9/16 تحت مسمى بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا فانه من غير المتوقع ان يكون بمقدور البعثات السياسية ان تساهم بصورة فاعلة في عمليات استعادة الامن وتعزيز سيادة القانون لأن تحقيق النجاح في هكذا قضايا يتوقف

غالباً على إجراء عمليات نزع سلاح وتسريح واعادة ادماج المقاتلين السابقين وتشكيل قوات الأمن.

3.عدم القدرة على منع التدخل الاقليمي في النزاع، إذ لم يتمكن مجلس الأمن من ايجاد آلية لمنع توريد الأسلحة الى اطراف الصراع في ليبيا، فاستمرت دول مثل تركيا والأمارات العربية المتحدة في تزويد الاطراف الليبية الموالية لها بالسلاح والعتاد(منظمة العفو الدولية 2021، 151-152).

الاستنتاجات:

1.ان بعثة الأمم المتحدة للدعم في ليبيا والتي تم انشائها من قبل مجلس الأمن الدولي غير قادرة على التعامل بصورة ناجحة مع الملفات التي تقع ضمن ولايتها وخاصة ما يتعلق منها بالجانب الأمني وتعزيز سيادة القانون واعادة بناء مؤسسات الدولة.

2.ان مجلس الأمن الدولي غير قادر على ايجاد آلية فعالة للتعامل مع الدور السلبي الذي تؤديه اطراف اقليمية ودولية في الأزمة الليبية وخاصة ما يتعلق بتوريد الأسلحة الى الأطراف الليبية.

3.عدم القدرة على اخراج القوات الأجنبية والمرتزقة من ليبيا.

المقترحات:

1.نقترح تشكيل بعثة لحفظ السلام (بعثة ذات طابع عسكري) في ليبيا يقع ضمن ولايتها الأشراف على عملية وقف اطلاق النار، واعادة بناء المؤسسة العسكرية والأمنية، ونزع سلاح المقاتلين وتسريحهم واعادة ادماجهم، وكذلك الأشراف على عملية اخراج المرتزقة والقوات الأجنبية من ليبيا.

2.فيما يتعلق بالعملية الانتخابية والتي من المقرر اجرائها عام 2021، نقترح بتأجيلها الى حين الانتهاء من عملية اخراج القوات الأجنبية والمرتزقة واعادة بناء المؤسسات العسكرية والأمنية والقضائية الليبية.

3.الدعوة الى عقد مؤتمر دولي أو مؤتمر عربي (شعبي أو رسمي) لدعم جهود احلال السلام في ليبيا.

4.تفعيل دور جامعة الدول العربية كمنظمة اقليمية لتسوية النزاعات الداخلية للدول الاعضاء فيها.

5.العمل على اصدار قرارات ملزمة لأطراف الازمة الدولية سواء على صعيد المنظمات الدولية او اقليمية من خلال ارفاقها بجملة آليات لمتابعة التنفيذ والالتزام بها.

الخاتمة:

إنَّ نجاح إدارة الأزمة يظل متوقفاً على توافر مجموعة من المحددات الشخصية والمقومات القانونية والاقتصادية والعسكرية والمالية والتقنية علاوةً على ضرورة توفير أرضية متينة ودقيقة من المعلومات معززة بتقنيات متطورة للاتصال، ومنظومة دقيقة للإنذار المبكر لتسهيل اتخاذ قرارات ملائمة وناجعة، مع استثمار الوقت المتاح وإدراك أهميته، واتخاذ التدابير اللازمة دون تباطؤ، وتعبئة الطاقات والجهود اللازمة واستنفارها. إنَّ توافر المعلومات الدقيقة يساعد بشكل كبير في اختصار الجهد والوقت والإمكانات وفي بلورة قرارات أكثر عقلانية واستجابة للحاجات المطروحة، وقد زاد الأمر سواءً وتعقيداً تدخل القوى الإقليمي الدولية التي لها مصالح في ليبيا وأرادت أن تصنع لها مراكز قوى تحافظ لها على مصالحها وتحفظ لها أيضاً مكاسب أخرى في المستقبل، وكل هذه العوامل مجتمعة أربكت المشهد السياسي الليبي وزادته تعقيدا وساهمت في إطالته دون حدوث أي انفراجه تذكر بل فتحت أبواب الحرب بين الليبيين فيما بينهم من خلال دعم عسكري ودعم سياسي لبعض الأطراف على حساب الأطراف الأخرى مما أزم الموقف وجعله اكثر قتامة وسوداوية. بفتح باب الحرب الطاحنة التي استنزفت مقدرات البلاد وعطلت كل المصالح ودمرت كل البنى التحتية. وكما أرهقت المواطنين المدنيين وأفرزت مئات الالاف من النازحين والمشردين من المدنيين والالاف من القتلى والالاف من مبتوري الأطراف.

ومن خلال ما قمنا ببحثه حول دور مجلس الأمن في الأزمة الليبية فقد توصلنا الى عدد من الاستنتاجات والتي في ضوئها قمنا بصياغة عدد من المقترحات، فيما يلي نعرض اهم تلك الاستنتاجات والمقترحات:

قائمة المصادر:

ابو الفارة، يوسف احمد. 2009. *إدارة الأزمات*. الاردن: إثراء للنشر والتوزيع.

احمد، ناظم عبدالله. 2019. "دور المنظمات الدولية في تنمية مناطق ما بعد النزاع". أطروحة دكتوراه. جامعة كركوك/ كلية القانون والعلوم السياسية.

الامم المتحدة نت. 2022. "ميثاق الأمم المتحدة: النص الكامل". 2 نوفمبر، 2022
https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text

الامم المتحدة، مجلس الامن ، بعثة الامم المتحدة للدعم في ليبيا، تقرير الامين العام، رقم الوثيقة S/2021/62، متوفر على الرابط: https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/s_2021_62-ar.pdf

العلوي، الحسين. 2020. "الأزمة الليبية: بين صراع الإرادات الدولية والانقسام الداخلي". مركز الجزيرة للدراسات. 21 ديسمبر، 2016.4872/https://studies.aljazeera.net/ar/article

المجذوب، محمد. 2018. الوسيط في القانون الدولي العام. بيروت: منشورات الحلبي.

الزواوي، محمد سليمان. 2014. "التداعيات الإقليمية للأزمة الليبية رؤية تركية". *مجلة رؤية تركية*، مركز الدراسات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، العدد 11 (أيلول): 24-36.

https://rouyaturkiyyah.com/file/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9%2D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9/104%0

حسين، خليل. 2017. *المنظمات العالمية: النظرية العامة الأمم المتحدة الأجهزة والوكالات والبرامج* عصبة الأمم. لبنان: منشورات الحلبي الحقوقية.

حماد، كمال. 2003. "النمط الاستراتيجي الامريكي في إدارة الأزمات الدولية". *مجلة الدفاع الوطني*. العدد43. كانون الثاني، 2003.shorturl.at/FLW49

سشيفيس، كريستوفر وجيفري مارتيني. 2014. *ليبيا بعد القذافي عبر وتداعيات للمستقبل*. مركز سياسات الدفاع والأمن الدولي في مؤسسة راند الامريكية. 15 اذار، 2014.

https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR500/RR577/RAND_RR577z1-1.arabic.pdf

عبد الكاظم، رياض مهدي.2020. "معوقات اصلاح مجلس الامن والمتغيرات الدولية الجديدة." *مجلة العلوم السياسية*، العدد. 60: 93-120.

منظمة العفو الدولية. 2022. "تقرير منظمة العفو الدولية لعام 2021/2020 حالة حقوق الإنسان في العالم". 7 أبريل، 2020. https://www.amnesty.org/ar/documents/pol10/4870/2022/ar

هيومن رايتس ووتش نت. 2021. "ليبيا احداث عام 2020". 13 يناير،2021.

https://www.hrw.org/ar/alshrq-alawst-wshmal-afryqya/lybya

Lest of references:

Abdul Kadhim, Riyad Mahdi. 2020. Obstacles to Security Council Reform and New International Variables. *Political Sciences Journal*, No. 60:93-120.

Abu Al-Farah, Youssef Ahmed. 2009. Crisis Management. Jordan: Ithraa for publishing and distribution.

Ahmed, Nazim Abdullah. 2019. "The Role of International Organizations in the Development of Post-Conflict Areas." PhD dissertation. Kirkuk University/ College of Law and Political Science.

Alawi, Hussein. 2020. "The Libyan Crisis: Between the Struggle of International Wills and the Internal Division." Al Jazeera Center for Studies. December 21, 2016. https://studies.aljazeera.net/ar/article/4872

Al-Zawawi, Muhammad Suleiman. 2014. "The Regional Implications of the Libyan Crisis, a Turkish View." *Turkish Vision Journal*, Center for Political, Economic and Social Studies, No. 11 (September): 24-36. https://rouyaturkiyyah.com/file/%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AF%D8%A7%D8%B9%D9%8A%D8%A7%D8%AA%20%D8%A7%D9%84%D8%A5%D9%82%D9%84%D9%8A%D9%85%D9%8A%D8%A9%20%D9%84%D9%84%D8%A3%D8%B2%D9%85%D8%A9%20%D8%A7%D9%84%D9%84%D9%8A%D8%A8%D9%8A%D8%A9/104

Amnesty International. 2022. "Amnesty International Report 2020/2021 The State of the World's Human Rights." April 7, 2020. https://www.amnesty.org/ar/documents/pol10/4870/2022/ar

Deplano, Rossana. 2015.*The Strategic Use of International Law by the United Nations Security Council* An Empirical Study. Uk:Springe.

Dirsus, Marcel and Tim Eaton . 2019. "Instability in Libya: Assessing the regional impacts Natoallied command transformation ". Vol.3. No.1: 2-21.https://www.act.nato.int/images/stories/media/doclibrary/open201901-instability-in-lybia.pdf

Engelbrekt, Kjell, Marcus Mohlin and Charlotte Wagnsson. 2013. "Why Libya? Security Council Resolution 1973 and the Politics of Justification".The NATO Intervention in , Libya, Lessons learned from the campaign. London: Area Studies, Politics & International Relations.

Erdag, Ramazan 2017 ,*Libya in the Arab Spring From Revolution to Insecurity* .. New York: Palgravemacmillan .

Griffiths, Martin, and Terry O'Callaghan. 2008. *International Relations, The Key Concepts* . New York: Routledge. http://ycis.ac.in/CEGC%20Library/English/International%20relations%20-%20key%20concepts.pdf

Hammad, Kamal. 2003. "The American Strategic Pattern in International Crisis Management." *National Defense Journal*. Issue 43. January 2003.shorturl.at/FLW49

Holst, A. Fredrik and Matin D. Fink. 2014. *A legal view on NATOs campaign intervention in Libya Lessons learned from the campaign*. New York: Routledge.

Houben, Marc. 2005. *International Crisis Management, The approach of European states*. New York: Routledge.

Human Rights Watch Net. 2021. "Libya Events in 2020." January 13, 2021.https://www.hrw.org/ar/alshrq-alawst-wshmal-afryqya/lybya

Hussein, Khalil. 2017. Global Organizations: General Theory. United Nations Organs, Agencies, and Programs League of Nations. Lebanon: Al Halabi Human Rights Publications.

Kareem, Bestoyin. 2016. "The UN Security Council and the Crisis in Libya and Syria, NJIA". Vol. 42, Nos. 1 &2.https://www.researchgate.net/publication/343212630_The_UN_Security_Council_and_the_Crises_in_Libya_and_Syria#fullTextFileContent

Lacher, Wolfram. 2020. *Libya's Fragmentation, Structure and Process in Violent Conflict*. London: I. B. Tauris.

Lobban, Richard A. and Christopher H. Dalton. 2014. *Libya, History and Revolution*. USA: Praeger.https://books.google.iq/books?id=h2mEAwAAQBAJ&printsec=frontcover&hl=ar&source=gbs_ge_summary_r&cad=0#v=onepage&q&f=false

Luck, Edward C.Luck. 2007. *UN Security Council. Practice and Promise*. New York: Routledge Institutions.

Majzoub, Muhammad. 2018. The Mediator in Public International Law. Beirut: Al-Halabi Publications.

Mccormick, James M. 1978. "International crises: A Note on definition". The Western Political Quarterly, University of Utah. Vol.31 (Sep): 352-358. https://www.jstor.org/stable/447735

Molling, Christian. 2008. "Comprehensive approaches to international crisis management" . *CSS Analyses in Security Policy* 3, No. 42(October): 1-3.https://css.ethz.ch/content/dam/ethz/special-interest/gess/cis/center-for-securities-studies/pdfs/CSS-Analyses-42.pdf

Murdoch, James C. and Tood Sandler. 2002. "Civil wars and economic growth: A regional comparison". *Defence and Peace Journal*, Vol.13. 1-27.https://web.worldbank.org/archive/website01241/WEB/IMAGES/REGIONAL.PDF

Schiffis, Christopher and Jeffrey Martini. 2014. Libya After Gaddafi Through and Implications for the Future. Center for Defense and International Security Policy at the American Rand Corporation. March 15, 2014. https://www.rand.org/content/dam/rand/pubs/research_reports/RR500/RR577/RAND_RR577z1-1.arabic.pdf

United Nations Net. 2022. "The United Nations Charter: Full Text." November 2, 2022. https://www.un.org/ar/about-us/un-charter/full-text

United Nations, Security Council, United Nations Support Mission in Libya, Report of the Secretary-General, document number S/2021/62, available at: https://unsmil.unmissions.org/sites/default/files/s_2021_62-ar.pdf

Vandewalle, Dirk. 2012. *A history of modern Libya.* UK: Cambridge University Press.https://www.cambridge.org/core/books/history-of-modern-libya/83CEF8FC8ED364E5946C40A3AC54E008